

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى نهاية جدول الوظائف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي :

"يمنع السقراء فوق العادة المفوضون والمندوبون فوق العادة الوزراء المفوضون الموجودون بهذه الوظائف في تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٥ العلوة المقررة لوظائفهم إذا كانت قد انقضت لغاية هذا التاريخ ستان أو أكثر من تاريخ آخر علوة ابتدائية منحوها وذلك اعتباراً من التاريخ المذكور ولا تتمتع لهم بعد انقضاء سنتين من تاريخ منحهم العلوة السابقة".

مادة ٢ - لا يقب على تنفيذ أحكام المادة السابقة صرف فروق عن المدة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (١٣ يونيو سنة ١٩٥٧)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بتعيين الوزير المشرف على إدارة الوحدات المجمع

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن الوحدات المجمع
المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٧ ؛

قرر :

مادة ١ - يعين وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الإشراف على إدارة
الوحدات المجمع .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (١٣ يونيو سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات
المساهمة وشركات التوصية بالأهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛
وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة
مهنيات البنوك ؛

وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦
لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال ؛

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال
الوكالة التجارية ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تمضى الشركات والأفراد الذين تنتقل إليهم بأى سبب
من الأسباب كل أو بعض ملكية البنوك وهيئات التأمين والوكالات
التجارية التي لا تتوافر فيها الشروط التي أوجبتها القوانين أرقام ٢٢ و ٢٣
و ٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليها ، من الضرائب والرسوم الآتية التي تستحق
بسبب انتقال ملكية تلك البنوك وهيئات والوكالات :

(أ) رسم الشهر الذي يفرضه القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه .

(ب) رسم التسجيل العقاري الذي يفرضه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤
المشار إليه .

(ج) رسم الدمغة المقرر بالجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤
لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون
ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (١٣ يونيو سنة ١٩٥٧)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٧
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون
نظام السلكين الدبلوماسي والفتصل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام
السلكين الدبلوماسي والفتصل ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛